

Distr.: General
16 April 2015
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الحادي والعشرون للأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الحادي والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يقدم استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ تقريري السابق عن هذا الموضوع الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/2014/720). وأشير في هذا التقرير إلى استمرار عدم إحراز تقدم بشأن الأحكام الأساسية التي تضمّنها القرار، وأسلط الضوء على الشواغل المتزايدة بشأن الضغوط على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وفي ١٩ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/7) نصّ على جملة أمور منها حثّ جميع الأطراف إلى التفكير بصورة إيجابية في سبل المضي قدما في ما يتصل بجميع المسائل المعلقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأعرب عن قلقه إزاء انتهاكات السيادة اللبنانية، والجمود في انتخاب رئيس الجمهورية، والتأثير الناجم عن النزاع في الجمهورية العربية السورية على أمن لبنان واستقراره، وأدان أعمال الإرهاب التي وقعت في لبنان. ورحب رئيس المجلس في البيان أيضاً بالدور الذي تؤديه القوات المسلحة اللبنانية في الدفاع عن سيادة لبنان، ورحب بتجديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان.

٢ - ومثلما ذكرتُ في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2015/147)، أطلق حزب الله في ٢٨ كانون الثاني/يناير عدة قذائف موجهة مضادة للدبابات من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) صوب قافلة عسكرية إسرائيلية جنوب الخط الأزرق، مما أسفر عن مصرع جنديين إسرائيليين وإصابة عدة جنود ومدنيين آخرين. وفي رد انتقامي بالنيران من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، قتل أحد حفظة السلام التابعين لليونيفيل. ويمثل كلا الحادثين انتهاكين خطيرين للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١





(٢٠٠٦). وعند وقوع الحادث، أدنت جميع أعمال العنف وأهبت بجميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات الهدوء وضبط النفس، وأن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يقوض استقرار المنطقة، وأن تتصرف بصورة مسؤولة لمنع أي تصعيد في بيئة إقليمية متوترة بالفعل.

٣ - ولا يزال منصب رئيس جمهورية لبنان شاغرا منذ فترة تقارب عاما كاملا. وبينما أُقرُّ بجهود رئيس الوزراء تمام سلام والحكومة في إدارة لبنان خلال هذه الفترة الصعبة، فإنني أشعر بقلق متزايد إزاء عدم إحراز تقدم في انتخاب رئيس جديد وإزاء تأثير هذا الفراغ المطول على لبنان. وقد دُعي البرلمان إلى الانعقاد لانتخاب رئيس في ٢٠ مناسبة منفصلة منذ شغور المنصب في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤، إلا أنه لم ينعقد لمعالجة هذه المسألة بسبب عدم اكتمال النصاب. وفي هذا السياق، فإنني أشير إلى المعوّقات التي تعترض نشاط مجلس الوزراء، والناجمة إلى حد كبير عن حالة الفراغ. وصحيح أن البرلمان انعقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أنه انعقد هذه المرّة ليتفق على أن يمدّد لنفسه الولاية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤ - ولا يزال للحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية تأثير كبير على أمن لبنان واستقراره. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقعت اشتباكات بين جماعات مسلحة والقوات المسلحة اللبنانية في مدينة طرابلس في الشمال، مما أسفر عن مصرع أربعة أشخاص وإصابة العشرات. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم انتحاري تفجيري مزدوج على مقهى في منطقة جبل محسن في طرابلس، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن تسعة أشخاص، من بينهم فرد في قوى الأمن الداخلي، وإصابة ٣٧ آخرين. ووقعت هجمات إرهابية أخرى شملت تفجيرين بسيارتين مفخختين في ٣ و ٨ كانون الأول/ديسمبر في منطقة عرسال، مما أسفر أيضاً عن مقتل وإصابة أشخاص. واحتجزت القوات المسلحة وأجهزة الأمن عددا من الأشخاص الضالعين في حوادث أمنية في إطار العمليات الأمنية التي تقوم بها في طرابلس والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. وبدأ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حوارٌ بين ممثلي حركة المستقبل وحزب الله، برعاية رئيس البرلمان نبيه بري، واستمر على مدى أكثر من ست جلسات حتى اليوم. وقد أسهم وجود عملية حوار في الحد من التوترات بين السنة والشيعة في لبنان.

٥ - وواصلت القوات المسلحة مواجهة التحديات التي تعترض سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. فهي قد تعاملت مع الموقف بفعالية وأسهمت في خفض العدد الكلي للحوادث التي وقعت عبر الحدود في المناطق الحدودية الشمالية والشرقية في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، لا يزال هناك تهديد كبير لأمن لبنان من القوات المتحاربة عبر الحدود في

الجمهورية العربية السورية، وعلى وجه الخصوص من تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما من العناصر المتطرفة.

٦ - ولا يزال لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم على أساس نصيب الفرد، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين من الجمهورية العربية السورية ٠٠٠ ١٦٨ ١ شخص. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت حكومة ألمانيا اجتماعا وزاريا لمجموعة الدعم الدولية للبنان في برلين، في سياق مؤتمر أوسع نطاقا عن اللاجئين السوريين في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. واعترفت المجموعة بالعبء الواقع على لبنان والمتمثل في التعامل مع ذلك العدد غير المسبوق من اللاجئين، وبضرورة زيادة المساعدة الدولية وتقاسم الأعباء. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت حكومة لبنان خطتها للاستجابة للأزمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهي مبادرة مشتركة مع الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والمتعلقة بالحماية لأشد اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة ضعفا في البلد. وتسبب الطقس الشتوي القارس في أوضاع أسفرت بشكل مأساوي عن عدد من حالات الوفاة في صفوف اللاجئين نتيجة لانخفاض درجة حراة الجسم. وفي سياق منفصل، بدأت حكومة لبنان أيضاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر تطبيق مجموعة من التدابير للحد من تدفق اللاجئين إلى البلد وتحسين إدارة أوضاع اللاجئين الموجودين. ولا تزال الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع حكومة لبنان على تعبئة الدعم لخطة الحكومة للاستجابة للأزمة وعلى توفير قدر أكبر من المساعدة لأشد اللاجئين المتضررين من الأزمة ضعفا.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ العديد من أحكامه على النحو المبين في تقاريري السابقة. فقد أُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية بصورة حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس الوزراء تأكيد احترام لبنان لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. إلا أن النزاع في الجمهورية العربية السورية وانعكاسه على لبنان لا يزالان يحدان من التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام غير المنفّذة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

٩ - ولم يتم حتى الآن ترسيم الحدود السورية اللبنانية الذي شجع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والأنشطة التي تقوم بها على هذه الحدود لا يزالان يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة. وقامت القوات المسلحة الوطنية بنشر العديد من الأفواج الحدودية على الحدود الشرقية، مما كثف وجود سلطة الدولة في المناطق الحدودية. وإنني أرحب بهذا التطور الإيجابي، وما زلت أُؤكّد على ضرورة أن تواصل الحكومة والقوات المسلحة تكثيف جهودهما لتوفير الاستقرار، وأن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لتلك الجهود. ويجب أن تجعل الدولة من امتلاك الأسلحة واستخدام القوة حكرا كاملا لها في جميع أجزاء لبنان.

١٠ - وما برحتُ وممثليّ على اتصال بصورة منتظمة مع جميع الأطراف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك مع القادة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة. وقد اجتمعت مع رئيس الوزراء في ٣١ آذار/مارس على هامش مؤتمر الكويت للمانحين ولاحظت التحديات الإضافية التي يواجهها لبنان نتيجة للنزاع في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك التأثير على الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية. وشددت على أهمية تنحية الممارسات السياسية المتمحورة حول الانتماء الحزبي جانبا وانتخاب رئيس جديد دون تأخير، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن، حتى يكون لبنان قادرا بصورة كاملة على اتخاذ القرارات الضرورية والعاجلة بشأن المسائل المتعلقة بأمن البلد واستقراره. واجتمع نائب الأمين العام مع رئيس البرلمان اللبناني، نبيه بري، ورئيس الوزراء سلام، ومع البطريرك بشارة بطرس الراعي، خلال زيارته إلى لبنان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي سياق إطلاق خطة لبنان للاستجابة للأزمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، شدد نائب الأمين العام على أهمية انتخاب رئيس جديد دون مزيد من التأخير. وأشار أيضاً إلى التأثير المستمر للنزاع في الجمهورية العربية السورية على لبنان، بما في ذلك فيما يتصل باللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة التي تدعمهم.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١١ - كان مجلس الأمن يهدف باتخاذه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها ودون منازع في جميع أنحاء البلد، بما ينسجم مع اتفاقات الطائف المبرمة عام ١٩٨٩، والتي التزمت بها جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٢ - وإنني أشعر بالقلق بصورة متزايدة لعدم انتخاب رئيس جديد حتى الآن. فمع انتهاء ولاية الرئيس السابق منذ ما يقرب من عام، بات البلد يعاني ضعفا متزايدا في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة. وقد عمل رئيس الوزراء وحكومته على كفالة استمرارية مؤسسات الدولة في غياب الرئيس، إلا أن ذلك قد أصبح أمرا متزايد الصعوبة. ومع أن البرلمان قد دعي إلى الانعقاد مرات عديدة منذ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، فإنه لم ينعقد لانتخاب رئيس جديد بسبب عدم اكتمال النصاب، وتحديداً لغياب البرلمانيين المنتمين إلى حزب الله والتيار الوطني الحر. إلا أن البرلمان، كما أشرت سابقا، اتفق على أن يمدّد لنفسه الولاية حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٣ - وأود الإشارة إلى أن تجديد الحوار بين كتلة المستقبل وحزب الله تحت رعاية رئيس البرلمان نبيه بري قد أدى إلى إحراز تقدم في خفض التوتر وتوفير غطاء سياسي للعمليات الأمنية ضد المتطرفين والمجرمين في عدة مواقع في أنحاء البلد، وإن كان لم يحرز بعد تقدما بشأن التوصل إلى آلية لمساعدة الطرفين على كسر الجمود والمضي قدما في انتخاب رئيس جديد. ومن أجل مصلحة جميع الطوائف اللبنانية ومكانة لبنان إقليميا ودوليا، أناشد جميع السياسيين اللبنانيين الاجتماع لانتخاب رئيس جديد دون مزيد من التأخير.

١٤ - وقد شجع مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. وما زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه بالنظر إلى استمرار النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، فقد غدا إحراز تقدم في هذا الخصوص أكثر صعوبة، كما أن أيا من الجانبين لم يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ - ولا يزال ترسيم وتعليم حدود لبنان يشكلان عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وهما يمثلان أيضا خطوتين حيويتين لتسهيل مراقبة الحدود بالشكل السليم. فالوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك استمرار ورود التقارير عن حدوث حالات اندلاع للقتال ونقل للأسلحة وتحرُّكات للأشخاص عبر الحدود، إنما يزيد من بروز الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ومع الإقرار بالطابع الثنائي لعملية ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يظل التزاما يقع على كلا البلدين وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٦ - واستمرت الأنشطة العابرة للحدود التي تشكل انتهاكات للسيادة والسلامة الإقليمية اللبنانية على الحدود الشرقية والشمالية كنتيجة مباشرة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية

السورية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا في عدد الحوادث التي تقع عبر الحدود، ومع ذلك فقد وقع ما لا يقل عن ٤٥ من حوادث إطلاق النار عبر الحدود، وسبع حوادث قصف عبر الحدود، و ١٦ هجمة بالصواريخ من الجانب السوري من الحدود. وواصلت حكومة الجمهورية العربية السورية أيضا شن الغارات الجوية التي تنتهك سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وتسببت هذه الحوادث في وقوع إصابات وأضرار مادية.

١٧ - ولم يتم بعد إطلاق سراح أفراد قوات الأمن، بمن فيهم عناصر من القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن الداخلي، الذين اختطفوا وأخذوا كرهائن في آب/أغسطس ٢٠١٤ خلال غارة شنها أفراد مسلحون ينتمون إلى جبهة النصرة وتنظيم داعش. ومنذ اختطافهم، قام محتجزوهم بإعدام أربعة منهم، حيث أُعلن عن مقتل آخرهم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتتواصل الجهود الرامية إلى تأمين إطلاق سراح بقية الرهائن.

١٨ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلت أقوم بمساعي مع ممثلي للتواصل عن كثب مع كلا الطرفين بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. فلا الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردت على التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

٢٠ - وواصلت الطائرات بدون طيار والطائرات ثابتة الجناحين التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك المقاتلات النفاثة، القيام بطلعات جوية فوق لبنان بصورة يومية تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجّت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. وقد شجبتُ تلك الانتهاكات وطالبت بوقفها فوراً. وتزعم السلطات الإسرائيلية بدورها أن هذه الطلعات الجوية تجرى لأسباب أمنية.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢١ - أكدت حكومة لبنان مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلعت القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا

الالتزام في ظل الظروف الصعبة، وما زالت هناك صعوبات تنتقص من قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها الكاملة على جميع أراضيها.

٢٢ - وما زالت هناك مخاوف إزاء تورّط مقاتلين لبنانيين، بمن فيهم عناصر من حزب الله، في النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وما برح حزب الله يعترف علناً بمشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، في مخالفة لالتزاماته بموجب إعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. واستمر تنظيم الجنازات في لبنان لأعضائه الذين قتلوا في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفيد أيضا عن مشاركة لبنانيين آخرين في القتال عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية إلى جانب المعارضة السورية، وإلى جانب جبهة النصرة وتنظيم داعش أيضا. وتؤدي مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال في الجمهورية العربية السورية إلى مزيد من تقويض استقرار لبنان وأمنه.

٢٣ - ونشرت القوات المسلحة الوطنية أفواجا حدودية على الحدود الشمالية والشرقية للبلد. وأدى الانتشار إلى صد محاولات توغل مقاتلين مسلحين في الأراضي اللبنانية في عدة مناسبات. ومع ذلك، ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، أثناء إحدى هذه المحاولات، قُتل ستة جنود لبنانيين وأصيب جندي واحد قرب بلدة رأس بعلبك. وفي حادثة أخرى من هذا القبيل وقعت في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أدت اشتباكات مع مقاتلين مسلحين في نفس المنطقة إلى مقتل ثمانية جنود وجرح عدد آخر.

٢٤ - ولا يزال تقديم الدعم العاجل إلى القوات المسلحة الوطنية يمثِّل أولوية. ومن المتوقع أن يبدأ قريبا بالتعاون مع فرنسا إيصال المساعدات المقدّمة في إطار مساهمة تبلغ ٣ بلايين دولار من المملكة العربية السعودية أُعلن عنها في آذار/مارس ٢٠١٤. وقدمت المملكة العربية السعودية تبرعا إضافيا قدره بليون دولار إلى لبنان لتمويل أنشطة مكافحة الإرهاب تحديدا، وهو ما عزز قدرة القوات المسلحة وأجهزة الأمن الوطنية في هذا الصدد. وأسهمت أيضا المساعدات الأمنية الثنائية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ودول أعضاء أخرى في تعزيز قدرات القوات المسلحة.

٢٥ - وبفضل جهود القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الوطنية، بالإضافة إلى التعاون المتزايد بين هذه الكيانات، حدث انخفاض كلي في عدد الحوادث الإرهابية في البلد. ولكن في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قُتل جندي لبناني وأصيب اثنان آخران بجروح عند محاولتهم إبطال مفعول قنبلة قرب خراج بلدة عرسال. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخخة في بلدة عرسال أيضا نتج عنها جرح ثلاثة على الأقل. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أسفر هجوم انتحاري مزدوج بالقنابل في حي جبل محسن الذي تقطنه أغلبية من العلويين عن

مقتل تسعة أشخاص، من بينهم أحد أفراد قوى الأمن الداخلي، وجرح ٣٧ آخرين. وقد أعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن الهجوم الذي كان موضع إدانة واسعة من الساسة اللبنانيين من شتى الأطياف السياسية.

٢٦ - وأجريت عمليات أمنية في جميع أنحاء البلد، مع تنفيذ خطط محددة في عرسال وطرابلس ومنطقة البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، وهو ما أدى إلى احتجاز بعض المتطرفين والمجرمين. وإضافة إلى ذلك، قامت قوى الأمن الداخلي في ١٢ كانون الثاني/يناير بعملية أمنية لا سابق لها استهدفت تعطيل شبكة لاتصالات الإرهابيين في سجن رومية.

٢٧ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، لا تزال ترد تقارير تفيد بحدوث اتجار بالأسلحة في كلا الاتجاهين. وقد دأبت حكومة إسرائيل على ادعاء وجود عمليات مستمرة لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية، بما في ذلك في رسالة إلى مجلس الأمن مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر (S/2014/878). ومع أن الأمم المتحدة لا تمتلك أي وسيلة مستقلة للتحقق من مدى صحة هذه الشواغل، فإنها تتعامل مع مثل هذه التقارير بجدية. وقد استمر حزب الله في إعلان امتلاكه قدرات عسكرية كبيرة ومتطورة منفصلة عن قدرات الدولة اللبنانية، زاعماً أنها تشكل رادعًا لأي عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٢٨ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أسفرت غارة جوية يُدّعى أن إسرائيل شنتها في مرتفعات الجولان عن مقتل ستة من عناصر حزب الله وأحد كبار الضباط العسكريين الإيرانيين. وقد أعربتُ في وقت الحادثة عن القلق من العواقب المحتمل أن تترتب على ذلك الحادث في سياق النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وتداعياته على لبنان. ودعوتُ جميع الأطراف المعنية إلى التصرّف بشكل مسؤول منعاً لحدوث مزيد من التصعيد، مع احترام سيادة جميع البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية.

٢٩ - وعلى ضوء استمرار وقوع الحوادث عبر الحدود ووُرود تقارير عن عمليات لتهريب الأسلحة، لا تزال هناك حاجة ماسّة إلى تحسين إدارة حدود لبنان البرية ومراقبتها. ويعد التصدّي لهذا التحدّي أمرا ضروريا أيضاً لمنع الجماعات المسلحة والميليشيات في لبنان من زيادة حجم ترسانات أسلحتها، فهذه الزيادة الخارجة عن سيطرة الدولة إنما تشكّل تهديداً للسلم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهو ما يمثل حكما أساسيا من أحكام القرار التي لم تنفّذ بعد. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاقات الطائف التي أفضت في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وفي ظل السياق الوطني الراهن وتنامي آثار الأزمة السورية على لبنان، أصبح من الأهمية بمكان أن تحفظ الأطراف كافة هذه الاتفاقات وأن تنفّذها تجنباً لشبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين، وبغية تقوية مؤسسات الدولة.

٣١ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلّحاً في البلد. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد من الجماعات المسلّحة الفلسطينية الناشطة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٣٢ - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الجماعات اللبنانية والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، ولوجود جماعات مسلحة من قبيل ”سرايا المقاومة“، فهم يعتبرون هذه الأمور من عوامل زعزعة الاستقرار وتقويض الديمقراطية في البلد. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنيا بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣٣ - وقد أعربْتُ مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. ودعوتهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، فهذا يشكل التزاما عليهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي أي دولة ديمقراطية يُعد احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خللاً جوهرياً. ومع ذلك، يواصل حزب الله إعلان أنه يحتفظ بقدرة عسكرية مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وأن أسلحته هي بمثابة رادع ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٣٤ - وفي البيان الذي أعلن فيه حزب الله مسؤوليته عن الهجمة التي شُنّت في ٢٨ كانون الثاني/يناير على قافلة عسكرية إسرائيلية، نسب الحزب هذا الهجوم إلى ”مجموعة شهداء القنيطرة“ التابعة له، في إشارة إلى الغارة الجوية التي يُدّعى أن إسرائيل شنتها يوم ١٨ كانون الثاني/يناير على الجولان. وشنّت إسرائيل هجوما انتقاميا على لبنان في ٢٨ كانون الثاني/يناير بإطلاق قذائف الهاون والمدفعية على مناطق عرب اللويزة، بالقرب من قرية الغجر، والمجيدية وكفر شوبا (في القطاع الشرقي من منطقة عمليات اليونيفيل). وقُتل في عملية إطلاق النار الإسرائيلية الانتقامية أحد حفظة السلام التابعين لليونيفيل في الموقع ٤-٢٨. وكانت هناك عمليات انتقامية أخرى من كلا الجانبين وردت تفاصيلها في تقريري الأخير عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٥ - ويبرهن إعلان حزب الله مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع عبر الخط الأزرق في ٢٨ كانون الثاني/يناير بوضوح على استمرار احتفاظ حزب الله بأسلحة غير مأذون بها، خارج نطاق سيطرة الدولة، واستعداد حزب الله لاستخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل. وهو يؤكد قلقي الذي ما برحت أعرب عنه منذ فترة إزاء تأثير ذلك على استقرار لبنان وأمنه. كما أن وجود مقاتلين متطرفين مسلحين آخرين في لبنان، كما شهدنا في طرابلس وعرسال والبقاع، أمر يدعو للقلق البالغ. وقد استمرت أعمال العنف والأعمال الإرهابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحصد أرواح العديد من اللبنانيين الأبرياء من جميع الطوائف في كل أنحاء البلد أو تسبّب لهم معاناة كبيرة أو تبث الخوف في نفوسهم.

٣٦ - وتقتضي مصلحة لبنان الوطنية محاسبة مَن يقفون وراء الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية، وضمان ألا يمرّ العنف دون عقاب. فقد مضى عشر سنوات على اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري واتخاذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٥). ومع ذلك تم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تمديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان لفترة ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٣٧ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ورود الأنباء التي تفيد بقيام مجموعات داخل المجتمعات المحلية اللبنانية بحمل السلاح لحماية نفسها من هجوم جماعات من قبيل جبهة النصرة وتنظيم داعش. وأود التشديد على أهمية قيام الحكومة اللبنانية بضمان الأمن والاستقرار في تلك المناطق، بما في ذلك المجتمعات الواقعة بالقرب من الحدود، وهو الأمر الذي يدلل على أهمية أن يكون للسلطات الحكومية، وليس الميليشيات، وجود ودور في هذا الصدد.

٣٨- وقد سلطتُ الضوء مرارا على الحوار الوطني باعتباره أفضل طريقة لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم وجود أسلحة أو قوات مسلحة في لبنان إلا لدى الدولة اللبنانية. وأشير مرة أخرى إلى عدم انعقاد أي جلسات لهيئة الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهذا أيضا أحد الآثار المترتبة على استمرار حالة الفراغ الرئاسي. ويساورني القلق من أن يؤدي هذا بدوره إلى التقليل من فرص بناء توافق في الآراء والوصول إلى رؤية موحدة بشأن هذه المسألة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مستقرة عموماً، باستثناء وقوع عدد قليل من حوادث العنف. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل لاجئ سوري خلال اشتباك بين جماعات مسلحة في مخيم برج البراجنة. وازدادت قدرة قوة الأمن المشتركة، التي تسيطر بدرجة كبيرة على الأمن في مخيم عين الحلوة. وقد تدخلت قوة الأمن المشتركة، بالتعاون مع السلطات اللبنانية، في عدد من المناسبات لمنع مزيد من تصعيد الحوادث الأمنية، بما في ذلك الحادث الذي وقع في ٢٠ كانون الثاني/يناير وأسفر عن مقتل لاجئ فلسطيني في عين الحلوة. وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء تدشين قوة مشتركة للأمن في مخيم المية ومية في ٢٦ آذار/مارس. وأرحب بتجديد القادة الفلسطينيون التزامهم بألا يكون لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة بشكل عام.

٤٠ - وإن الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تزداد سوءا، في ظل تدفق ٤٥ ٠٠٠ لاجئ إضافي من الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة، مما يشكل ضغطا إضافيا هائلا على الوضع العام في المخيمات والتجمعات، وعلى الجهود التي تبذلها الأونروا لمساعدتهم. وقد اتخذت الأونروا تدابير لتخفيف حدة التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في لبنان أصلا وأولئك الذين جاءوا من الجمهورية العربية السورية، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، وضع أطفال اللاجئين في الصفوف العادية بمدارس الأونروا. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. ويجب القيام بهذه الجهود دون المساس بهدف تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، ومع إيلاء الاعتبار لما يترتب على الظروف المعيشية المزرية من انعكاسات سلبية على الحالة الأمنية بوجه عام.

٤١ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. ورغم القرار الذي اتخذته هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، لم يُحرز أي تقدم خلال

الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وتقع جميع هذه القواعد، باستثناء واحدة فقط، على امتداد الحدود السورية – اللبنانية. ولا يزال وجودها يقوّض السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة، ويزيد من صعوبة ترسيم الحدود. وهو يشكل أيضا تحديا خطيرا للسيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررت دعواتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذتها هيئة الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها آنفا، ودعواتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

ثالثا – ملاحظات

٤٢ – ما زلت أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات خطيرة تهدد استقراره وأمنه، سواء في الداخل أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من جرّاء الإرهاب وأنشطة الجماعات المتطرفة وتهريب الأسلحة. ويساورني القلق أيضا من أن استمرار التقاعس عن تنفيذ القرار يمكن أن يؤدي إلى زوال أثر الأحكام التي سبق تنفيذها ويسهم في المزيد من زعزعة الاستقرار في لبنان. وإنني أؤكد من جديد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل تحقيق استقرار البلد والمنطقة على المدى الطويل.

٤٣ – ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء التدهور الخطير الذي شهدته الحالة الأمنية في جنوب لبنان في كانون الثاني/يناير. وأدين في هذا الصدد جميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى قدر من الهدوء وضبط النفس، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض استقرار المنطقة، والتصرّف بمسؤولية لمنع أي تصعيد في ظل الأجواء الإقليمية المتوترة أصلا. وأدعو جميع الأطراف إلى التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإدانة فاجعة مقتل أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٤٤ – وقد حذرت مرارا من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، هو أمر يقوض أمن المدنيين اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثا للقلق البالغ، ولا سيما لأنه يخلق جوا من الترهيب ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولاحتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة. فقد كان

الأثر الخطير لهذه الأسلحة محسوسا بوضوح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في سياق الحوادث التي وقعت في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وإنني أكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، وذلك بما يتماشى مع متطلبات اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٥ - وقد أدنت مرارا الانتهاك المستمر لسيادة لبنان، بما في ذلك العديد من الحوادث التي وقعت عبر الحدود وسقط جراءها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين والقوات المسلحة الوطنية على الجانب اللبناني من الحدود بسبب الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. كما أدين استمرار أعمال القصف والهجمات الصاروخية التي تشنها عبر الحدود مختلف الجماعات في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن الغارات الجوية التي يقوم بها سلاح الجو السوري على الأراضي اللبنانية، وهو ما يشكل انتهاكا آخر للسيادة اللبنانية. وما زلت أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٦ - وإنني أُعربُ عن إدانتي لمشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك للالتزام الذي تعهدت به جميع الأطراف اللبنانية، وفقا للإعلان الوزاري الصادر عن الحكومة الحالية، باتّباع سياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا الذي اتفقت عليه جميع الأطراف اللبنانية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فمشاركة حزب الله وغيره من العناصر اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية تعرّض أمن لبنان واستقراره لخطر جسيم. وإنني أرحب بما يبديه رئيس الوزراء من التزام مستمر بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، غير أنه ما يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار ما يشكله الإرهاب والتطرف من خطر على لبنان، بما في ذلك الخطر الذي تمثله جماعات من قبيل تنظيم داعش وجبهة النصرة. وإنني أشجب الهجمات الإرهابية التي وقعت في البلد، بما في ذلك الهجمات التي نفذتها جماعات ضالعة في القتال في الجمهورية العربية السورية. فقد أدت الهجمات الانتحارية التي وقعت في طرابلس في ١٠ كانون الثاني/يناير إلى حدوث خسائر مأساوية في الأرواح وكادت تفضي إلى حدوث مواجهة بين طائفتين لبنانيتين. غير أنني أثني على تجاوب أهالي مختلف الطوائف المعنية، ولا سيما المقيمين منهم في منطقة جبل محسن، الذين رفضوا القيام بأعمال انتقامية أو الردّ على هذا العنف. وأشجّع الحكومة اللبنانية والقادة المحليين على تيسير ودعم جهود المجتمعات اللبنانية التي تعمل على تعزيز الروابط، بما في ذلك خلق الفرص الاجتماعية - الاقتصادية لأضعف شرائح المواطنين. فلعل العمل بروح الاعتدال والوحدة على هذا النحو يفضي إلى حدوث تقارب بين مختلف الطوائف في لبنان ويسهم في إكساب البلد مزيدا من القوة والمنعة.

٤٧ - وإنني أشعر بالتفاؤل للنجاحات التي حققتها الدولة اللبنانية، ولا سيّما القوات المسلحة الوطنية، في تعزيز وجودها في المناطق الحدودية من أجل توفير حماية أفضل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. وقد لاقى الأثر الإيجابي لنشر الأفواج الحدودية صدى حسنا في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المجتمعات الأشد تأثرا وأكثر عرضة لهجمات الجماعات المسلحة المتطرفة التي تحاول التسلل عبر الحدود اللبنانية، مثل جبهة النصرة وتنظيم داعش. ويؤسفني أن عمليات الانتشار تلك لم تتم دون خسائر، بما في ذلك الخسائر في الأرواح في صفوف الجنود اللبنانيين. وإنني أدين احتجاز الجنود وأفراد قوات الأمن اللبنانيين وإعدامهم بشكل بشع من جانب جبهة النصرة وتنظيم داعش في منطقة الحدود اللبنانية - السورية الشرقية. وأُهيبُ بمن يحتجز الرهائن المتبقين من أفراد الأمن إلى الإفراج عنهم دون مزيد من التأخير.

٤٨ - وإنني أرحّبُ بالتعاون فيما بين مختلف أجهزة الأمن الحكومية والقوات المسلحة، مما أدى إلى احتجاز واعتقال عدد من المتطرفين والمجرمين، ولا سيما في طرابلس ومنطقة البقاع حيث تنفّذ خطط أمنية محددة. وقد قامت أجهزة الأمن والقوات المسلحة بدور حاسم في الحفاظ على أمن لبنان واستقراره في مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها، بما في ذلك الدور الذي قامت به هذه الجهات في جهود مكافحة الإرهاب. وأودُّ أن أشير إلى الحوارات التي أجريت بين أطراف سياسية متنازعة في لبنان، وأن أعبّر عن ترحيبي بجميع المحاولات الرامية إلى تعميق الوحدة والتوافق السياسي في جميع أنحاء البلد. فالحوار والوحدة يشكّلان أفضل ردّ على أي محاولات لتقسيم المجتمع اللبناني وزعزعة استقراره، وإنني أشجّع الأطراف المعنية على مواصلة تلك الجهود لما فيه خير جميع الطوائف. كما يشكّل الدعم السياسي الواسع لمختلف العمليات الأمنية، بما في ذلك ما تستتبعه من عمليات ملاحقة قضائية، رسالة هامة مفادها أنه لن يُسمح مطلقا بأن يكون بإمكان أحد ارتكاب العنف دون عقاب. وأودّ أن أشير إلى ما أبداه الرئيس السابق للمحكمة الخاصة للبنان، القاضي ديفيد باراغواناث، من التزام بإنجاز المحاكمة الجارية ضمن الولاية الثالثة للمحكمة التي جُدِّدت مؤخرا، وذلك خلال الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢١ شخصا آخرين قتلوا في الهجوم نفسه.

٤٩ - وتتزايد المخاوف في لبنان من تسلّل مقاتلين مسلحين وإرهابيين عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تنظيم داعش وجبهة النصرة. ومما يثير القلق استمرار ورود تقارير عن تشكيل جماعات مسلحة في المجتمعات المحلية القريبة من تلك المناطق الحدودية بدعوى توفير الحماية للسكان المحليين.

٥٠ - وما زلت أحثّ الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومن الأهمية بمكان أن تنعقد هيئة الحوار الوطني مرة أخرى لمعالجة قضايا ذات أهمية على المستوى الوطني، بما في ذلك الأسلحة التي بحوزة حزب الله وجماعات أخرى. ولا تزال ورقة المناقشة التي أُعدّت في سياق الحوار الوطني بشأن وضع استراتيجية للدفاع الوطني تشكل نقطة انطلاق قيّمة في هذا الصدد. ولا يزال من المهم تنفيذ قرارات الحوار الوطني السابقة. وإنني أُناشد أيضا بلدان المنطقة التي لها علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع على تحويل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي صِرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لمتطلبات اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٥١ - وإنني أُعربُ عن ترحيبي بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للقوات المسلحة الوطنية وللأجهزة الأمنية. وقد أدّت المساعدة الثنائية أيضا دورا هاما في توفير الاحتياجات المطلوبة بشدة في الوقت المناسب. ويمثل وضع الصيغة النهائية للاتفاق على تقديم مساعدة بمبلغ ٣ بلايين دولار من المملكة العربية السعودية، على أن يتم إيصالها بالتعاون مع فرنسا، تطورا إيجابيا، وهو سيساهم في تعزيز القوات المسلحة. ومن التطورات الإيجابية أيضا مساهمة المملكة العربية السعودية بمبلغ بليون دولار إضافي لتعزيز الأجهزة الأمنية اللبنانية. وإنني أشجّع على التحرّك للإسراع بتسليم هذه القدرات المطلوبة بشدة، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، بهدف إعطاء القوات المسلحة التفوق اللازم للتصدي بفعالية للتحديات الأمنية العديدة التي يواجهها لبنان.

٥٢ - ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومحدودية الموارد المتاحة للأونروا من أجل مساعدتهم يمثلان مبعث قلق، ولا سيما في ظل استمرار وجود اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية فرارا من أعمال العنف هناك. وإنني أكرّر دعوتي للجهات المانحة إلى زيادة دعمها للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها بهدف توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأود أن أُشير إلى العمل الذي قامت به القوة الأمنية المشتركة الفلسطينية لمنع تصعيد النزاع في عدة مناسبات في مخيم عين الحلوة، وأُرحّب بتجديد التزام القادة الفلسطينيين بألا يكون للمخيمات الفلسطينية في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة عامّةً.

٥٣ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على مراقبة الحدود. ولا أزال أعتقد أن الإدارة المتكاملة للحدود ستشكل في الأجل الطويل إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية وعاملا مساعدا على منع أعمال النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في الاتجاهين. وقد بات هذا الأمر أشدّ إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

٥٤ - وتشكّل انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك تحليق الطيران الإسرائيلي بشكل واضح للعيان فوق الأراضي اللبنانية، مدعاة للأسف الشديد. وإنني أكرر دعوتي لإسرائيل للتقيد بالالتزامات المفروضة عليها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، ووقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية، فهذه تصرفات تضر بمصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، وتشيع القلق في صفوف السكان المدنيين. وتؤكد الحوادث التي وقعت مؤخرا على طول الخط الأزرق، على النحو المفصل في تقاريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أهمية الحفاظ على استقرار الوضع على كامل طول الخط الأزرق، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا. وإنني أرحب بعودة الهدوء وبالتزام كل من لبنان وإسرائيل مجددا بوقف الأعمال القتالية، وأدعو جميع الأطراف إلى تفادي أي خطاب استفزازي. ويبقى التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرارات ذات الصلة أفضل وقاية من مخاطر اتخاذ الخطوات غير المحسوبة أو اندلاع التوترات.

٥٥ - ويساورني القلق إزاء استمرار العجز عن انتخاب رئيس جديد طوال سنة كاملة تقريبا، مما يشكل ضغطا إضافيا على بقية مؤسسات الدولة بما فيها مجلس الوزراء. فإن فراغ منصب رئيس الدولة يجعل البلد أكثر عرضة للخطر في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتصاعدة. وإنني أثني على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء والحكومة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وضمان استمرارية مؤسسات الدولة. ولا يملك لبنان انتظار وقوع أزمة جديدة كي يصحح هذا الوضع الشاذ، ويحدوني الأمل في أن يغتنم الزعماء اللبنانيون فرصة الاستقرار النسبي الحالي لتقديم المصلحة الوطنية على السياسات الحزبية فيما يتعلق بانتخاب الرئيس. وأودّ أن أُشيرَ إلى أن النصاب القانوني البرلماني قد اكتمل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اجتمع السياسيون اللبنانيون لتمديد ولاية البرلمان حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧. ولذلك، فإنني أدعو أعضاء البرلمان اللبناني إلى النهوض بمسؤولياتهم بحضور جلسات البرلمان وكفالة اكتمال النصاب القانوني لانتخاب رئيس جديد على وجه السرعة، دون مزيد من التأخير. فالشعب اللبناني يستحق أن يكون له رئيس دولة يشكّل

عاملا مساعدا على تحقيق وحدة البلد واستقراره، ويعالج المسائل الطويلة الأجل التي لها أثر ملموس على جميع اللبنانيين.

٥٦ - ولقد تولّد عن التطورات الأمنية الأخيرة، ولا سيما في المنطقة الحدودية الشرقية، المزيد من الضغوط على اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم وعلى البلد عامة، مما يستلزم مزيدا من الدعم من المجتمع الدولي. وإنني أرحب بإطلاق خطة الاستجابة للأزمة، التي أُعدّت في جهد مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة. وأحثّ السلطات اللبنانية على مواصلة العمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى استضافة اللاجئين ومساعدتهم وحمايتهم وفقا لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. فأزمة اللاجئين في لبنان ليست مجرّد عبء إنساني واجتماعي - اقتصادي كبير واقع على عاتق لبنان، بل إنها تمثل أيضا تحديا لاستقرار البلد، ويجب أن تعالج على هذا الأساس. وإنني أُهيب بكل بقوة بالدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة الإقليمية، إلى الوفاء بمسؤولياتها في مجال تقاسم الأعباء عن طريق المساهمة بسخاء من خلال خطة الاستجابة للأزمة والآليات الأخرى التي جرى تناولها في مؤتمر الكويت للمانحين الذي عُقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٧ - إن التطورات المستجدة في المنطقة تخلق بيئة أكثر تعقيدا وهشاشة، بيئة لا يزال أمن لبنان واستقراره ووحدته تشكل عوامل رئيسية فيها، وإنني ما زلتُ على التزامي الراسخ بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولذلك، فإنني أعوِّل على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأُهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأُهيب كذلك بجميع الدول الأعضاء إلى تجديد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في الوفاء بالتزاماته بموجب تلك القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره في الأجل الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل جهودي الرامية إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.